# إعـلان صنعـــاء :

# حـول تعزيـــز استقـــلال وتعدديـــة وسائـل الاعـلام العربيـة

نحن المشاركين في حلقة التدارس بشأن تعزيز استقلال وتعدديّة وسائل الإعلام العربيّـة التي عقدت في صنعاء باليمن فـي الفترة من 7 إلى 11 يناير / كانون الثاني 1996 بالاشتراك بين منظمـة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

إذ نضع نصب أعيننا المادة 19 من الإعلان العـالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن "لكل شخص الحق في حـرية الرأي والتعبيـر، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واسـتقاء الأنباء والأفكار وتلقيهـا وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافيّة".

ونذكـر بقرار الجـمعـيـة العامـة للأمم المتحـدة 59 (د – 1) المؤرخ 14 ديسـمبـر / كـانون الأول 1946 والذي ينص على أن حـرية المعلومـات حـق أساسي من حقوق الإنسان، وبالقـرار 76,45 "الف" بشأن الإعلام في خدمة البشرية.

ونذكّـر بالقرار 104 الذي اعـتـمده المؤتمر العـام لمنظمـة الأمم المتحـدة للتربية والعلم والثقافة (اليـونسكو) في دورته الخامسة والعشرين عام 1989 والذي يركز على تعـزيز "حرية تداول الأفكار عن طريق الكلمـة والصورة على الصعيدين الدولي والوطني".

ونذكر أيضا بالقرار 3, 4 الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته السادسة والعـشرين والذي "يسلم بأن الصحـافة الحرة والمتعددة والمـستقلة عنصر أساسي فـي كل مجتمع ديمقراطي" ويدعـو المدير العام إلى "أن يوسع

نطاق التدابير المتخذة لتشمل مناطق العالم الأخرى... لتشجيع حرية الصحافة وتعزيز استقلال وسائل الإعلام وتعدديتها.

ونذكر أيضا بالقرار الذي اعتمدته الجمعيّة العامة بتاريخ 20 ديسمبر / كانون الأوّل 1993 بشأن إعلان الثالث من مايو / ايار يوما عالميا لحرية الصحافة.

نسجل بارتياح القرارات الملائمة التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين (1995) والتي أكدت "الأهميّة الكبرى" للإعلانات التي اعتمدها المشاركون في حلقات التدارس التي انعقدت في ويندهوك، ناميبيا، (29 ابريل / نيسان – 3 مايو / أيار 1991)، وفي ألما أتا، كازاخستان (5 – 9 أكتوبر / تشرين الأول 1992)، وفي سانتياغو، شيلي، (2 – 6 مايو / أيار 1994)، وتبنت تلك الاعلانات. وفي القرارات ذاتها أعرب المؤتمر العام عن اقتناعه بأن "حلقة التدارس الإقليميّة المشتركة بين الأمم المتحدة واليونسكو بشأن تعزيز استقلال وتعددية وسائل الإعلام العربيّة، المزمع عقدها في صنعاء، اليمن، في أوائل 1996، سوف تسهم في تهيئة الظروف التي تمكن وسائل الإعلام التعددية من التطور والمشاركة الفعالة في عمليات تحقيق الديمقراطية ،والتنمية في المنطقة العربيّة.

ونشدد على الدور المتنامي لبرنامج اليونسكو الدولي لتنمية الاتصال، الذي قرر مجلسه الدولي الحكومي في دورة فبراير / شباط 1992، إيلاء الأولوية للمشروعات الرامية إلى دعم وسائل الإعلام المستقلة والتعددية.

نلاحظ الحاجة الماسة والأهميّة لتمكين المرأة من التعبير الحر واتخاذ القرار في مجال وسائل الإعلام.

وننوه بالبيانات التي ألقاها مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للإعلام نيابة عن الأمين العام، ومساعد المدير العام لليونسكو للاتصال والمعلومات والمعلوماتية نيابة عن المدير العام، في افتتاح حلقة التدارس.

ونعرب عن خالص تقديرنا للأمم المتحدة واليونسكو لتنظيم حلقة التدارس هذه.

ونعرب أيضا عن تقديرنا الصادق للهيئات والمنظمات والوكالات والمؤسسات الحكوميّة الدوليّة والحكوميّة وغير الحكوميّة التي أسهمت في جهود الأمم المتحدة واليونسكو لتنظيم الحلقة.

ونعرب عن امتناننا لحكومة الجمهوريّة اليمنيّة وشعبها وهيئاتها الإعلاميّة وصحفييها للضيافة الكريمة التي ساعدت على نجاح الحلقة.

نعرب عـن تأييدنا الكامل للمـبادئ الواردة في إعـلان ويندهوك وندرك أهميتها القصوى من أجل تعزيز وسائل الإعلام المستقلة والتعددية، سواء كانت مكتوبة أو مذاعة في مناطق العالم أجمع.

ونلتزم بالسـعي من أجل التطبيق العـملي للمبادىء التي نص عليـها هذا الإعلام.

ونرحب بالاتجـاه العـالمي نحوالديمقـراطيـة وحـريّة التعـبـير وحـرية الصـحـافـة، وإذ نسـجـل أن بعـض البـلدان العـربيّـة بذلت جـهـودا في هذا الاتجـاه، نحـث البلـدان العـربيـة كـافـة على أن تشـارك فـي هذه العـمليّـة التاريخيّـة.

ونعرب عن اقتناعنا بأن ظهور تكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة إنما يسهم في التـعاون الحقـيقي والتنمـية والديمقراطيـة والسلام، وبأنّ هذه التكنولوجيـات يمكن أن تستخـدم مع ذلك للتأثيـر في الرأي العام. ونلاحظ أنّ حكومات بعض البلدان تستغل التهـديد الظاهر الذي تطرحه هذه التكنولوجيات كذريعة للحد من حريّة الصحافة.

ونشجـب استمـرار تعرض بعض الـصحفـيين والمحررين والنـاشرين والمشـتغلـين بالإعلام في العـالم العـربي للمـضـايقات والاعـتـداء الجسـدي والتهـديدات والتوقيف والاعـتقال والتـعذيب والاختطاف والنفي والقـتل، وما يتعـرضون له من ضغوط اقـتصادية وسيـاسيّة بما في ذلك الفـصل والرقابة وفرض القيود على الانتقال وسحب جـوازات السفر أو رفض منح التأشيرات، وبالإضـافـة إلى القـيـود على حـرية تدوال الأنبـاء والمعلومـات، وعلى توزيع الدوريات داخل البلدان وعبر الحدود الوطنيّـة، تعاني وسائل الإعلام أيضا من العراقـيل التي تحد من اسـتخدام ورق الصـحف وغير ذلـك من المعدات والمواد المهنيـة، كما أنّ نظم التـراخيص واسـاءة استـخدام الضوابط تقـلل من فرص النشر أو الإذاعة.

ونعرب عن اقتناعنا بأن توقـيف الصحفيين واعتقـالهم بسبب أنشطتهم المهنية يشكل انتـهاكا خطيرا لحـقوق الإنسان، وتحث الحكومات العـربيّة التي ألقت بصحـفيين في السجون لهـذه الأسباب على أن تطلق سراحـهم على الفور وبلا قيـد أو شرط. وينبـغي أن يسمح للصـحفيين الذين أجـبروا على مـغادرة بلادهم بالعودة إليـها واستئناف أنشطتـهم المهنية، كما ينبـغي أن يسمح للذين فصلوا تعسفيا بالعودة إلى وظائفهم.

**نعلن ما يلي :**

ينبغي أن تقوم الدول العربيّة بتوفير الضمانات الدستورية لحرية التعبير وحرية الصحافة، ودعم هذه الضمانات في حالة وجودها. وان نزوع الحكومات إلى وضع "خطوط حمراء" خارج نطاق القانون ينطوي على تقييد لهذه الحريات، ويعتبر أمرا غير مقبول.

ان إنشاء رابطات أو نقابات أو اتحادات للصحفيين، ورابطات للمحررين والناشرين، تتمتع بالاستقلال الحقيقي وتتسم بالطابع التمثيلي، هي مسألة جديرة بالأولوية في البلدان العربيّة التي لا توجد فيها مثل هذه الهيئات. وينبغي إلغاء أية عقبات قانونيّة تحول دون إنشاء منظمات مستقلة لصحفيين، كما يجب وضع قوانين تنظم علاقات العمل، حسب الاقتضاء ووفق المعايير الدوليّة.

إنّ الممارسة الصحفية السليمة هي أفضل ضمانة ضد القيود التي تفرضها الحكومات وضد الضغوط التي تمارسها مجموعات المصالح. إنّ وضع مبادىء توجيهية للمعاييرالصحفية إنما يرجع إلى العاملين في مجال الإعلام، وأي محاولة لوضع معايير ومبادىء توجيهية ينبغي أن تنبع من الصحفيين أنفسهم، وأن المنازعات التي تكون وسائل الإعلام طرفا فيها، هي من اختصاص المحاكم وفقا للقوانين والإجراءات المدنية لا الجنائية.

ينبغى تشجيع الصحفيين على انشاء مؤسسات صحفية مستقلة، يمتلكها ويديرها ويمولها الصحفيون أنفسهم، وتقدم إليها الهبات، عند الاقتضاء، شريطة أن لا يتدخل المولون في سياسة التحرير.

ينبغي أن تستهدف المساعدات الدوليّة التي تقدم في الدول العربيّة، تطوير وسائل الإعلام المكتوبة والألكترونية المستقلة عن الحكومات، وذلك من أجل تشجيع التعددية واستقلال هيئات التحرير، ولا ينبغي مساندة وسائل الإعلام العامة وتمويلها إلا إذا كانت مستقلة في تحريرها، وحيث تكفل الحرية الدستوريّة والفعلية لحرية الإعلام والتعبير، واستقلالية الصحافة.

ينبغي أن تمنح لهيئات الإذاعة والتليفزيون الخاضعة لسيطرة الدولة نظم قانونيّة أساسية تكفل لها الاستقلال الصحفي والتحريري بوصفها مؤسسات إعلاميّة عامة مفتوحة. وينبغي أيضا تشجيع الملكية الخاصة المستقلة لوسائل الإعلام الإذاعي والتليفزيوني والالكتروني.

ينبغي للحكومات العربيّة أن تتعاون مع الأمم المتحدة واليونسكو ومع الوكالات والمنظمات الإنمائية الحكوميّة وغير الحكوميّة ومع الرابطات المهنية الأخرى من أجل ما يلي :

1 – إصدار قوانين جديدة أو إعادة النظر في القوانين الحالية بغية إعمال الحق في حرية التعبير وحرية الصحافة والانتفاع بالمعلومات طبقا للقانون، وإلغاء احتكار الأنباء والإعلانات، والتوقف عن ممارسة كافة أشكال التمييز الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي سواء في مجال الإذاعة أو تخصيص الترددات أو الطباعة أو توزيع الصحف أو المجلات أو في إنتاج ورق الصحف وتوزيعه، وإزالة كافة العقاب التي تحول دون إصدار مطبوعات جديدة، وإلغاء الضرائب المشوبة بالتمييز.

2 – اتخاذ التدابير اللازمة لإزالة الحواجز الاقتصادية التي تعترض فتح منافذ جديدة لوسائل الإعلام، بما في ذلك الضرائب والرسوم والحصص التي تقيد استيراد مواد معينة مثل ورق الصحف ومعدات الطباعة وصفّ الحروف وآلات معالجة النصوص ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وكذلك إلغاء الضرائب المفروضة على بيع الصحف وغيرها من الإجراءات التي تحول دون انتفاع الجمهور بوسائل الإعلام.

3 – تحسين تدريب الصحفيين والمديرين وغيرهم من العاملين في مجال الإعلام وتوسيع نطاقه، بغية الارتقاء بمستوياتهم المهنية، على أن يتم ذلك أيضا عن طريق إنشاء مراكز جديدة للتدريب، في صنعاء وغيرها من المدن العربيّة.

السعي من أجل الحصول على دعم المنظمات المهنية المعنية بحرية الصحافة ووسائل الإعلام، وغيرها من المنظمات غير الحكومية المعنية لإنشاء شبكات وطنية وإقليميّة، تستهدف رصد انتهاكات حرية التعبير، وانشاء بنوك للمعلومات، وتقديم المشورة والمساعدة التقنية في الحوسبة الالكترونية، وإقامة روابط تكنولوجية دوليّة جديدة بين هذه المرافق، على أن يكون مفهوما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرنامج الدولي لتنمية الاتصال وغيرهما من الشركاء في عمليات التنمية سوف ينظرون في ايلاء هذه الجهود أولوية كبرى.

يطلب من اللجان الوطنيّة لليونسكو في البلاد العربيّة المساعدة في تنظيم اجتماعات وطنيّة واقليميّة لدعم حرية الصحافة، وإنشاء مؤسسات إعلاميّة مستقلّة.

ومن واجب المجتمع الدولي أن يسهم في تحقيق هذا الإعلان وتنفيذه.

وينبغي أن يتكفل الأمين العام للأمم المتحدة بعرض هذا الإعلان على الجمعية العامة، وأن يتولى المدير العام لليونسكو تقديمه إلى المؤتمر العام للمنظمة، لمتابعته وتنفيذه.